

الهجرة غير النظامية وانعكاسها على اقتصاديات الدول الأوروبية

Irregular migration and its impact on the economies of European countries

صونيا ولد بومعزة *

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

sonia.ouldboumaza@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025 /05/ 25

تاريخ الارسال: 2025 /01/06

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير النظامية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول الأوروبية، حيث أن الانتقال غير الشرعي للأفراد من بلدانهم إلى الدول الأوروبية، ناجم عن جملة من العوامل أبرزها الدافع الاقتصادي، نتيجة انعدام التنمية بالبلدان النامية وعدم قدرتها على تحسين الإطار المعيشي لمواطنيها، وهو ما يشكل لبعض الأفراد حالة اغتراب تدفعهم للهروب من واقعهم المعيشي إلى الدول الأوروبية القوية اقتصاديا على أمل تحقيق طموحاتهم في العيش الكريم، غير أن استفحال هذه الظاهرة وزيادة وتيرتها قد ينجر عنها جملة من التداعيات على اقتصاديات الدول الأوروبية، منها ما يساهم في الدفع بعجلة النمو والتنمية الاقتصادية بصفة إيجابية، ومن جهة أخرى قد يكون للهجرة غير النظامية آثار مضرّة بالاقتصاد الأوروبي.

كلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية. الاقتصاديات الأوروبية. السياسات الاجتماعية. النمو الاقتصادي. اليد العاملة الأجنبية.

Abstract :

This research paper aims to shed light on the phenomenon of irregular migration and its repercussions on the economies of European countries. The illegal movement of individuals from their countries to European countries is driven by a range of factors, most notably economic motives, stemming from the lack of development in developing countries and their inability to improve the living conditions of their citizens. This situation creates a sense of alienation for some individuals, compelling them to escape their living conditions to economically strong European countries in hopes of achieving their aspirations for a decent life. However, the escalation and increasing pace of this phenomenon may lead to a series of repercussions on the economies of European countries, some of which positively contribute to driving the wheel of economic growth and development, while others may engender detrimental effects on Europe's economic landscape.

Key words: Irregular migration –European economies - social policies - economic growth - foreign labor.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الظاهرة المُعقدة للهجرة غير النظامية وتأثيراتها المتشعبة على البنى الاقتصادية للدول الأوروبية، مع التركيز على التفاعل الجدلي بين العوامل الدافعة لهذه الظاهرة والتداعيات البنوية الناتجة عنها. فالهجرة غير المشرعة، التي تُعد نتاجاً لتفاقم الفجوات التنموية وانهيار الإطار الاجتماعي-الاقتصادي في البلدان المُصدِّرة للهجرة، تُبرز دور العوامل الهيكلية كالفقر المزمن، وتدهور البنى التحتية، وغياب العدالة التوزيعية، في دفع الأفراد نحو تبني خيارات مغايرة تتجاوز الحدود القانونية سعياً لتحسين ظروفهم المعيشية.

يُنتج هذا الواقع حالة من الاغتراب الاجتماعي-الاقتصادي تدفع الأفراد إلى تبني استراتيجيات هجرة غير مُقننة، سعياً لتحقيق طموحاتهم في الاندماج ضمن النسيج الاقتصادي الأوروبي الأكثر ديناميكي.

غير أن التصاعد المُطرد في حدة هذه الظاهرة يُثير تساؤلات جوهرية حول تأثيراتها الثنائية على الاقتصاديات الأوروبية: فمن جانب، تُسهم التدفقات البشرية غير المنظمة في تغذية قطاعات اقتصادية حيوية عبر توفير عمالة مرنة تدعم النمو الإنتاجي، لا سيما في ظل التحولات الديموغرافية المُتمثلة في شيخوخة السكان. ومن جانب آخر، تُفرض هذه الظاهرة تحديات جسيمة تتجلى في الضغوط المتزايدة على الموارد العامة، واختلالات سوق العمل الناتجة عن المنافسة غير المتوازنة، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة المُترتبة على إدارة الحدود وضبط الهجرة.

وعليه، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الهجرة غير النظامية على اقتصاديات الدول الأوروبية؟

أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل المسببات والعوامل الدافعة للهجرة غير النظامية نحو أوروبا، وكذا دراسة التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالهجرة غير النظامية، كما تعرض الدراسة تداعيات الهجرة غير النظامية على سوق العمل الأوروبي وتسعى إلى طرح الجهود لتحسين استجابات الدول الأوروبية لهذه التحديات.

- التساؤلات الفرعية:

- ما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المرتبطة بالتعامل مع الهجرة غير النظامية؟
- كيف تساهم الهجرة غير النظامية في سوق العمل في الدول الأوروبية؟
- هل تؤدي الهجرة غير النظامية إلى تغييرات في سياسات الدول الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية؟

- الفرضيات:

- تؤثر الهجرة غير النظامية سلباً على اقتصادات الدول الأوروبية بسبب التكاليف الإضافية المرتبطة بها؛
- تساهم الهجرة غير النظامية في تلبية احتياجات سوق العمل الأوروبي للعمالة غير المؤهلة بأسعار منخفضة؛
- تؤدي الهجرة غير النظامية إلى إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية؛
- تعزز الهجرة غير النظامية من الضغط على برامج الرفاه الاجتماعي والخدمات العامة في الدول الأوروبية.

- المدخل النظري: تعتمد الدراسة على الاقتصاد السياسي كمدخل نظري لتحليل العلاقة بين الهجرة غير النظامية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية، مع تحليل الابعاء المالية والامنية والتنظيمية ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المحاور التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للهجرة غير النظامية والنظريات المفسرة لها.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية للهجرة غير النظامية للدول الأوروبية

ثالثاً: آثار الهجرة غير النظامية على المنظومة الاقتصادية الأوروبية

أولاً: الإطار المفاهيمي للهجرة غير النظامية

1. تعريف الهجرة غير النظامية:

تعتبر الهجرة غير النظامية من المواضيع التي استقطبت اهتمام الدارسين في حقل العلوم السياسية نظراً لآثارها على اقتصاديات الدول، ومن هذا المنطلق برزت العديد من الاجتهادات النظرية كمحاولة لتفسير هذه الظاهرة وإيجاد حلول للحد من انتشارها، وفي هذا الإطار قدم المهتمون والباحثون بهذه المسألة العديد من التعريفات المتعلقة بها، كمحاولة لضبط المفهوم والإحاطة بجميع خصائصه ومؤثراته، ومن هذه المفاهيم نجد:

تعرف الهجرة غير النظامية بأنها: (انتقال الأفراد من الدولة المصدرة للعمالة إلى الدولة المستقبلة للعمالة عبر حدود الدولة بطرق غير شرعية بغرض العمل وتحسين مستوى المعيشة).¹

وهناك من يعرفها على أنها (قيام شخص لا يحمل جنسية دولة أو غير مرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو الجوية أو البحرية أو الدخول إليها عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق مزورة وغالباً ما تكون هذه الهجرة غير شرعية جماعية ونادراً ما تكون فردية).²

بالرجوع إلى القوانين الجزائرية نجد أن المشرع عرف الهجرة غير النظامية بأنها: (مغادرة التراب الوطني دون إذن شرعي، وذلك باجتياز الحدود البرية أو الجوية أو البحرية باستخدام وثائق مزورة أو انتحال شخصية من أجل التملص من تقديم الوثائق الرسمية إلى أعوان أمن الحدود).³

وهناك من يعرف الهجرة غير النظامية بأنها: (ذلك الدخول غير شرعي للأفراد إلى دول أخرى بدون وثائق رسمية، أو إذن قانوني، ويستخدم المهاجرون جملة من الأساليب التضليلية للعبور إلى دول الاستقبال مثل التعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يستهدف إلى الحصول على الإقامة حسب القوانين المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق المزورة، وهناك من ينتقل عن طريق البحر بواسطة الزوارق).⁴

أما من الناحية الاجتماعية يمكن تعريف الهجرة غير النظامية بأنها: (اجتياز الحدود الدولية دون قبول سلطات دولة الاستقبال ودون أن تتوفر في المهاجر الشروط القانونية للعبور باستخدام جملة من الأساليب التقليدية والحديثة، والدافع من الهجرة غير النظامية في المقام الأول هو اقتصادي واجتماعي مرتبط بانتشار البطالة في الدول المصدرة للهجرة وانتشار ظاهرة الفقر).⁵

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الهجرة غير النظامية يقصد بها انتقال الأفراد من الدولة الأم إلى دول أخرى، بطرق غير شرعية، وذلك باستخدام جملة من الأساليب التضليلية، ولأسباب متعددة لعل أبرزها المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي والرغبة في تحسين الإطار المعيشي.

2. النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

1.2. النظرية الاقتصادية: يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساس لظاهرة الهجرة بحيث ينطلقون في تفسيرهم من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها⁶:

- أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي حالة العوامل الطاردة نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أما فيما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف وهي التي تجذب المهاجر إليها.
- أن سلوك المهاجر يساير دائما نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.

- كما نجد أيضا أن العديد من المنظرين الماركسيين انطلقوا من اعتباره أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة بأقل الأثمان، فالمنظور الماركسي يركز على العديد من العناصر وأهمها ⁷:
- اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة هي خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومن هنا فالرأسماليون يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة.
- أيضا حسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات كما نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة ذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال :
- إمكانية التحكم في اليد العاملة المهاجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي.
- اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة الأجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له.
- تعتمد هذه النظرية على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من كونها شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط أي دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.
- ويعتبر "سمير أمين" في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات.

2.2. النظرية الاجتماعية: يرى التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها ترتبط بعدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي.

يختلف التفسير السوسيولوجي للهجرة عن غيره من التفسيرات فهو لا يركز على عامل واحد في التفسير ولا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى أن المهاجرين هم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال.

قدم دوركايم تحليلاً في نظرية دوركايم أين ربط الهجرة السرية بعملية الانتحار مصنفًا بذلك وفق ما يلي⁸:

- الهجرة السرية وكونها انتحار أناني يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أي مشكلة وتصبح الهجرة السرية من الإستراتيجيات الحيوية التي يجدها لنفسه.

- الهجرة السرية وكونها انتحار إيثارى: تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطاً ارتباطاً بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة السرية.

- الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي : تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما تتحلل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع وتضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع وتحدث هوة ثقافية تفصل بين الأهداف والوسائل، بين الطموح الشخصي وبين ما هو متوفر فعلاً.

3.2. العولمة كمقاربة مفسرة للهجرة : العولمة فرضت تحديات جديدة على الدولة من خلال قدرة مراقبة

الحدود والحركة عبرها وفي دراسة لكل من sassen strange 1996 و schmidt 1995 توصلنا إلى إجماع شبه كلي على أثر العولمة على الهجرة وسياسات الهجرة وما يتعلق بنظام الهجرة إذ أصبح من الصعب التحكم في حركة الهجرة : ومع التحول الذي عرفته الدولة الحديثة في ظل العولمة وتحت تأثير التحول في مفهوم السيادة بسبب ظهور فواعل جديدة لها تأثير كبير في النظام الدولي مثل جماعات الضغط أو المنظمات التي تعمل على التأثير الهجرة وسياساتها مثل : منظمات حقوق الإنسان⁹.

في نظرية العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة نجد أن هناك اهتمام بمفاهيم جديدة مثل : الهجرة عبر القومية Transnational immigration مفهوم المواطنة العابرة للقوميات Transnational citizenship فحسب الباحثين فهذه المفاهيم الجديدة التي انبثقت مع عصر العولمة قد أصبحت تطرح تحديات كبيرة على الدولة وخاصة في مفهوم السيادة ففي قضية المواطنة أصبح من الصعب أن تستمر الدولة في العمل بنظامين متناقضين فمن جهة تعمل على تحرير التجارة ومن جهة أخرى تعمل على وضع قيود أمام الهجرة¹⁰.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية للهجرة غير النظامية للدول الأوروبية

يعتبر العامل الاقتصادي السبب الرئيسي للهجرة غير النظامية للأفراد من الدولة الأم إلى الدول الأوروبية، كون هذه الأخيرة توفر لهم خيارات غير موجودة في بلدهم، نتيجة ثراء هذه البلدان وتطورها، ومن جملة هذه الأسباب نجد:

- **التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والأوروبية الجاذبة لهم:** يبرز بصورة واضحة التباين الحاصل بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، نظرا لتراجع معدلات التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين، حيث نجد أن معظم اقتصاديات هذه الدول النامية مازالت تعتمد على طرق زراعية تقليدية وغياب قاعدة صناعية بها مع قلة الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي ما ينعكس بصورة سلبية على ضعف التنمية في البلدان الطاردة.¹¹ في حين نجد أن الدول الأوروبية تعتمد على قاعدة صناعية جد متطورة، مساعدة على تحقيق الإنتاجية في كافة القطاعات وتوفير مناصب الشغل، وزيادة الثروة، وهو ما يساهم في نمو اقتصادي حقيقي يكون بمثابة ركيزة للتنمية وتحسين الإطار المعيشي للأفراد، لذلك تعد أوروبا ملاذا وحلما للعديد من الأفراد ما يدفعهم للقيام بأمور غير شرعية للهجرة إليها.

- **انتشار معدلات الفقر في الدول المصدرة للهجرة للدول الأوروبية:** أعلن تقرير المجلي الاقتصادي سنة 2005 أن الفقر يؤدي عن عجز الأسر عن تلبية حاجياتها الضرورية وهو ما يؤدي إلى تفكك مستواها المعيشي، وهو ما يدفعها إلى الانحراف نحو السرقة أو الانضمام للجماعات الإجرامية.¹² وقد يدفع البعض إلى الهجرة غير النظامية إلى الدول الأوروبية هروبا من الفقر، ورغبة في تحسين المستوى المعيشي، لذلك يستخدم كل الطرق الشرعية وغير الشرعية للهجرة.

- **انتشار ظاهرة البطالة في الدول المصدرة للهجرة للدول الأوروبية:** يعاني الأفراد في الدول النامية البطالة نتيجة غياب اقتصاد حقيقي منتج، وغياب رؤية لصانع القرار لكيفية تحريك العجلة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وأمام ضعف الاستثمارات وعدم وجود بنية اقتصادية، تتفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول، وهو ما يدفع الأفراد إلى البحث عن منصب شغل، وحين يعجزون عن إيجاده في بلدهم يبدؤون يفكرون في الهجرة إلى الدول المتطورة اقتصاديا كالدول الأوروبية التي تضمن في نظهم تحقيق حلمهم في الحصول على عمل يوفر لهم لقمة العيش.

- **التعديلات القانونية في أوروبا وأثرها في استفحال ظاهرة الهجرة غير النظامية:** أدت القوانين المنظمة لأسواق العمل واللوائح الصارمة والضرائب المرتفعة إلى ظهور اقتصاديات غير رسمية كبيرة ومزدهرة في العديد من الدول الأوروبية مما خلق الطلب على العمال غير النظاميين المهاجرين.¹³ وهو ما وفر بيئة مواتية لانتشار الهجرة غير النظامية وتشجيعها، كون أن هذا الأمر يساعد المهاجرين على الحصول على عمل بدون وثائق.

- **تدهور القدرة الشرائية في الدول النامية والهجرة إلى الدول الأوروبية للهروب من الواقع:** ويرجع ذلك إلى تدني المداخل مما ساهم في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.¹⁴ وهناك جملة من العوامل التي تدفع إلى تدني القدرة الشرائية في هذه الدول منها غياب الإنتاجية والإصدار النقدي الغير مدروس والتضخم وغياب الاستثمار والميل للاستهلاك دون الادخار، هي كلها عوامل تؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية وانهيار سعر العملة وضعف الدخل الفردي، ما يدفع الأفراد إلى الرغبة في الهجرة للتخلص من هذا الواقع، وتمثل الدول الأوروبية برفاهيتها الاقتصادية الملاذ التي يتوق إليه غالبية شباب الدول الإفريقية الفقيرة والتي تعاني من انهيار اقتصادها وفقدان القدرة الشرائية.

- **ظاهرة المديونية وأثرها على الاقتصاد الوطني:** تعتبر المديونية من العوامل الهدامة للاقتصاد الوطني للدول، كون صندوق النقد الدولي يفرض شروطا مجحفة على الدول المقترضة، كالخوصصة وتسريح العمال، وإعادة هيكلة الاقتصاد، ومن شأن هذه الإجراءات أن تضر بالاقتصاد وتساهم في انتشار البطالة، وأمام هذا الوضع يضطر البعض إلى الهجرة غير النظامية هروبا من هذا الواقع وبحثا عن منصب يضمن لقمة العيش الكريم، وتعتبر الدولة الأوروبية ضالة العديد من الأفراد نظرا لما تقدمه من إغراءات ومكاسب تجذب إليها المهاجرين خاصة من القارة السمراء.

- **آثار العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية:** تعتمد العولمة الاقتصادية على جملة من الآليات المؤسسية والإعلامية كصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات والإعلام الصانع للأذواق والمسوق للمنتجات، وكل هذا من شأنه التأثير على اقتصاديات دول العالم الثالث، حيث تعتمد آليات العولمة إلى زرق الثقافة الاستهلاكية في العالم الثالث وتركه كسوق دون جعله منتجا، مما يدفع البعض إلى الهجرة نتيجة احساسهم بفقدان الأمل في تغيير اقتصادي حقيقي يحسن من وضعهم المعيشي لذلك يضطر العديد منهم إلى السفر إلى البلدان الأوروبية.

- **استغلال الدول المتقدمة لثروات الدول النامية:** إن اقتصاد العديد من الدول الأوروبية الاستعمارية في العصر الحديث قائم على نهب مقدرات وخيرات المستعمرات لبناء اقتصاداتها، وحتى بعد استقلالها الشكلي بقيت مظاهر التبعية بارزة للعيان من خلال الاتفاقيات التي قيدت اقتصاديات الدول المستقلة حديثا، هذا ما يجعلنا نقول أنه استعمار بثوب جديد يجعل من هذه البلدان مجال حيوي لخدمة اقتصاديات الدول الأوروبية، وهو ما يعمق من الأزمة الاقتصادية في الدول النامية ويضعف من وتيرة النمو الاقتصادي، لذلك نجد النمو والتنمية غائبة ما يدفع الأفراد إلى الهجرة غير النظامية.

- **النمو الديمغرافي الذي تشهده الدول المصدرة:** تعرف العديد من الدول المصدرة للهجرة ازديادا في النمو السكاني، أمام ضعف نموها الاقتصادي، ما يضع هذه الدول في أزمة اقتصادية نتيجة عدم قدرتها على تلبية

حاجيات مواطنيها، وهو ما يؤدي إلى مظاهر الاغتراب السياسي، وبحثهم عن وطن جديد لتلبية متطلباتهم خاصة مع ما هو رائج في مواقع التواصل الاجتماعي عن نمط الحياة الأوروبية والرفاهية التي تعيشها هذه المجتمعات، وهو ما يجعل الكثيرين يفضلون الوجهة الأوروبية والاستقرار في هذه الدول، على أمل العيش الكريم وتلبية حاجياتهم، ونتيجة لعراقيل السفر يضطر البعض إلى الهجرة غير النظامية كوسيلة إلى الانتقال إلى هذه الدول والعمل بها.

- **معدل الدخل الفردي السنوي:** يعتبر هذا الدافع أحد الأسباب الأساسية للهجرة فمعدل دخل الفرد السنوي في دول الجنوب 4000 دولار بينما معدل دخل الفرد في دول الشمال 20000 دولار ودول الجنوب تعاني من عجز متواصل في موازين مدفوعاتها وعدم القدرة على تغطية النفقات خاصة أن أغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية.¹⁵

- **الرغبة في الكسب السريع بالطرق غير المشروعة:** يلجأ البعض إلى الهجرة غير النظامية إلى الدول الأوروبية بهدف الكسب السريع بطرق غير شرعية، كالاتجار بالبشر أو المخدرات الخ، حيث توفر لهم الشبكات الإجرائية وسائل التنقل والبيئة الملائمة للاستقرار بهذه الدول للقيام بنشاطاتها الممنوعة.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك جملة من العوامل التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير النظامية إلى الدول الأوروبية، حيث يعد العامل الاقتصادي الدافع الرئيسي ومن هذه الأسباب نجد ضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية الذي بدوره يؤدي إلى انتشار مظاهر الفقر والبطالة وتدني الخدمات المقدمة للمواطنين، وعدم القدرة على دفع عجلة التنمية التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للمواطن في تحسين قدرته الشرائية وتلبية متطلباته، وهو ما يجعل الأفراد يعيشون حالة من الاغتراب في أوطانهم ويدفعهم إلى التفكير في الهجرة غير النظامية إلى الدول الأوروبية الغنية على أمل العيش الكريم والحصول على عمل ومصدر رزق.

ثالثا: آثار الهجرة غير النظامية على المنظومة الاقتصادية الأوروبية

ينجر عن الهجرة غير النظامية على المستوى الاقتصادي في أوروبا جملة من الآثار التي قد تكون خادمة للاقتصاد بصورة إيجابية، ومن جهة أخرى توجد آثار مدمرة لبنية الاقتصاد الأوروبي، وهي على النحو الآتي:

1. **الانعكاسات الإيجابية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الأوروبي:** تعد الهجرة غير النظامية عملا غير شرعي قد يضر بالاقتصاد الأوروبي، إلا أن لها جانب إيجابي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة بعض الاختلالات التي تمس بنية الاقتصاد، ومن محاسن الهجرة غير النظامية على الاقتصاد الأوروبي نجد:

- **توفير اليد العاملة لتنشيط الآلة الاقتصادية الأوروبية:** نشاط اليد العاملة المهاجرة بطريقة غير نظامية في الغالب الاقتصاد غير الشرعي وتدعيمه باليد العاملة التي لا تخضع للنظام الاجتماعي، وكذلك المقيمين بصفة غير قانونية يشكلون عاملاً للاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى تأثيرات بسوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة مما يساهم في ظهور العمالة الموازية التي تقبل بأجور منخفضة وشروط قياسية.¹⁶ خاصة وأن المجتمعات الأوروبية تعرف ارتفاعاً في نسبة الشيخوخة، ما يعني قلة اليد العاملة، ليساهم الأفراد المهاجرون في سد هذا الفراغ، بتوفيرهم لليد العاملة للآلة الاقتصادية الإنتاجية الأوروبية وبأجور منخفضة، بحيث يعد هذا مكسباً خاصة إذا كانت هذه اليد العاملة من ذوي الشهادات والكفاءات العلمية التي تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الأوروبي.

- **توفير اليد العاملة في الوظائف التي يتجنبها المواطنون الأوروبيون:** يمكن أن يتيح للعمالة المهاجرة هجرة غير نظامية فرصة الالتحاق بالوظائف الدنيا التي تعتمد على العمالة منخفضة والتي يتجنبها معظم المواطنين، في الدول المستضيفة للهجرة، وتشمل الوظائف الموسمية ووظائف الخدمة المنزلية، وذلك بالإضافة لإقبال للعمالة المهاجرة هجرة غير نظامية على العمل بقطاع الزراعة، والتشييد والبناء وقطاع الخدمات.¹⁷ وبذلك فإن اليد العاملة التي توفرها الهجرة غير النظامية في هذه القطاعات تساهم في معالجة الاختلالات التي يعرفها سوق العمل الأوروبية، واستمرار توفير حاجيات المواطنين في هذه القطاعات التي لا يمكن أن يستغني عنها المواطن الأوروبي لممارسة نشاطه اليومي، لذلك تبقى الحكومات الأوروبية تغض النظر عن مسألة الهجرة غير النظامية نتيجة معرفتها بالدور الاقتصادي التي تقدمه هذه الفئة للمجتمع الأوروبية وللآلة الإنتاجية.

- **مساهمة النخب المهاجرة في تطوير الصناعات الأوروبية:** يلعب بعض المهاجرين غير النظاميين دوراً بارزاً في تطوير الصناعات وتشغيل المصانع في أوروبا، كما يساهم أيضاً المتعلمون ذوي التعليم العالي في الابتكارات بشكل إيجابي، لكن التأثير الأكبر والملاحظ في الصناعات ذات المستويات المنخفضة، بالإضافة إلى دورهم المحوري في الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على التجارة، فالتأثير الكلي للمهاجر الماهر هو حوالي ثلث تأثير المواطنين المهرة.¹⁸ وبذلك فإن هجرة الأدمغة من بلدان العالم الثالث إلى الدول الأوروبية يساهم في تطوير أوروبا، نتيجة الابتكارات والاختراعات التي تجني هذه الدول فوائدها الاقتصادية، وتجعلها في الريادة، وهو ما يدفع الدول الأوروبية إلى الاهتمام بهذه الفئة ومحاولة ادماجها في النسق الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الأوروبي ومكافئتها مادياً نظير اسهاماتها في النمو الاقتصادي والعلمي الأوروبي.

- **مساهمة الهجرة غير النظامية في معالجة الاختلال الديمغرافي في الدول الأوروبية:** إن الدول الأوروبية تعاني اختلال ديمغرافي نتيجة انخفاض نسبة النمو السكاني، وارتفاع نسبة الشيخوخة في مجتمعاتها، مما يجعلها بحاجة ليد عاملة خارجية تسد حاجيات سوق العمل الأوروبية، ولهذا تعتبر الهجرة الاقتصادية أحد الحلول العملية لهذه المشكلة، ويمثل المستخدمون الأوروبيون والاقتصاد الأوروبي ذلك في الجوانب التالية:

- انخفاض الأجور المدفوعة لليد العاملة للمهاجرين غير الشرعية، مع قلة النفقات عليهم.
- الاعتماد على اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين في القطاعات التي يرفض العمل فيها الأوروبيون.¹⁹
- **مساهمة المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية:** لا يقتصر المهاجرون غير النظاميون على زيادة حجم النشاط الاقتصادي فحسب، بل قد يؤثر أيضا على زيادة معدل النمو الاقتصادي، خاصة إذا كانوا مبتكرين أو رائدين، ومن المحتمل أن يشارك المهاجرون غير النظاميين في أنشطة ابتكارية، وهي فائدة ترتبط بالهجرة ذات المهارات العالية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.²⁰ ونظرا لمعرفة الدولة الأوروبية لأهمية هذه النخبة العلمية ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتطوير الصناعي، فقد أعطتها العناية الكافية باستقطابها ودمجها في المحيط الاقتصادي وتسوية وضعيتها من الناحية القانونية، كون هذه الفئة وما تمتلكه من قدرات علمية ومهارات وقدرة على الابتكار تساهم في إنتاج منتجات جديدة قادرة على المنافسة في السوق الدولية.

- **المساهمة في دمج أسواق العمل الإقليمية:** من المنافع الاقتصادية الهامة للهجرة غير النظامية على الدول الأوروبية المستقبلية دورها في دمج أسواق العمل الإقليمية، حيث أن المهاجرين غير النظاميين ينتقلون بسهولة أكبر إلى المناطق الزراعية حيث ترتفع الأجور نسبيا والبطالة منخفضة، ويؤدي إلى توزيع العمال مكانيا إلى زيادة كفاءة الاقتصاد عن طريق الحد من الركود الاقتصادي وخفض معدلات البطالة مما يتيح الفرصة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتيرة أسرع نسبيا.²¹

2. الانعكاسات السلبية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الأوروبي:

- ينجر عن الهجرة غير النظامية تداعيات مضرّة بالاقتصاد الأوروبي في بعض الأحيان يمكن اجمالها في النقاط التالية:

- **أثر الهجرة غير النظامية في الدول الأوروبية في ازدياد معدلات البطالة:** توفر الهجرة غير النظامية أيدي عاملة رخيصة تقبل بالأجور المتدنية، مما يجعلها منافس قوي للعمالة المحلية في الدول الأوروبية، وذلك نتيجة انتشار الأيدي العاملة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وكذلك شروط قاسية للعمل، وهذا ما أدى إلى رفع معدلات البطالة في كثير من الدول الأوروبية.²² وعليه فإن الزيادة في عدد المهاجرين يؤدي إلى زيادة اليد العاملة في سوق العمل الأوروبية مما يؤدي إلى غلبة العرض على الطلب ما يساهم في انخفاض الأجور وانتشار البطالة في المجتمع الأوروبي ما يجعل الحكومات الأوروبية في مأزق اجتماعي واقتصادي لمعالجة هذه الظاهرة.

- **أثر الهجرة غير النظامية في دفع الدول إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي:** أما التأثيرات السلبية على الاتحاد الأوروبي فتتمحور في كون المهاجرين غير الشرعيين عاملا في دفع الدول للخروج من الاتحاد الأوروبي، فملف الهجرة غير النظامية أحد الأسباب الرئيسية في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عاش المهاجرون في 32 دولة في الاتحاد الأوروبي لكن حوالي نصفهم عاش في دولتين فقط، هما ألمانيا وبريطانيا، استطاعت ألمانيا توظيف الهجرة بشكل ناجح في عجلة الإنتاج والاقتصاد بالمقارنة مع بريطانيا فإن الأمر مختلف حيث وظف اليمين ملف المهاجرين إعلاميا لأجل تحقيق أهدافه بالخروج من الاتحاد الأوروبي.²³ وعليه فإن بعض الدول الأوروبية وضعت ملف الهجرة غير النظامية كورقة ضاغطة، وهو ما يساهم في المستقبل القريب في تفكك الاتحاد الأوروبي.

- **أثر الهجرة غير النظامية في استفحال ظاهرة التهرب الضريبي في أوروبا:** المهاجر غير شرعي في الدول الأوروبية لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها وصاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتصل بدوره من الإجراءات فيكسب أرباحا طائلة على حساب المهاجرين بتهربه من تسديد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى فيقع المهاجر بين سندان سوق العمل السوداء ومطرقة الترحيل.²⁴ وعليه فإن المهاجرين غير النظاميين يعتبر مكسبا لبعض أصحاب العمل للتهرب الضريبي، وهو ما يجعل الدولة غير قادرة على تحصيل إيراداتها بصفة موضوعية ويخل بمالية الدولة العمومية.

- **زيادة النفقات على المهاجرين وأثرها على ميزانية الدول الأوروبية:** زيادة التكلفة الاقتصادية والمالية التي أصبحت ترهق الأنظمة الأوروبية نتيجة الهجرة غير النظامية مثل توفير المأكل والمشرب والمأوى، بالإضافة إلى توفير تكلفة المدارس وتعلم اللغة للمهاجرين وتقديم المساعدات المالية للمهاجرين.²⁵ وعليه فإن الزيادة في عدد المهاجرين غير النظاميين يخل بالمالية العمومية ويجعل الدولة غير قادرة على ضبط ميزانيتها نتيجة زيادة النفقات وعدم تحصيل ضرائب من المهاجرين.

- **التحويلات العالمية للمهاجرين غير النظاميين وأثرها في الاضرار بالاقتصاد الأوروبي:** يعد تحويل مبالغ مالية من قبل المهاجرين غير النظاميين من خلال قيامهم بأعمال غير مشروعة في غفلة من السلطات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين، من أبرز مخاطر الهجرة غير النظامية في الدول الأوروبية، مما ينعكس الأمر على النمو الاقتصادي والتنمية بهذه البلدان.²⁶ وعليه فإن تحويل الأموال من الدول الأوروبية إلى بلدان المهاجرين يضر بالاقتصاد.

- **أثر الهجرة غير النظامية في استفحال الجماعات الإجرامية:** أصبحت عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل بالنسبة لشبكات المافيا في أوروبا، فحققت رقما خاليا يبلغ بـ: 4,4 مليار دولار في العام، ومنها أيضا جسورا قوية من التفاهم والتواصل قد ظهرت بين جحافل الأجانب الراغبين طوعا في الهجرة إلى أوروبا

وبين العصابات المتخصصة في التهريب، والأخطر من ذلك أن التجارة في البشر أصبحت مثل أي تجارة أخرى، تخضع لقواعد السوق الحرة، أي قانون العرض والطلب، وبالتالي شددت الدول الأوروبية الرقابة على الحدود، وارتفعت نفقات التهريب، وزادت المبالغ المالية التي يطلبها المهربون.²⁷ وعليه فإن الهجرة غير النظامية تؤدي إلى انتشار الجريمة والاضرار بالاقتصاد الأوروبي.

- **أثر الهجرة غير النظامية في انخفاض الأجور:** يمكن أن تأثر الهجرة غير النظامية على حجم العمالة الوطنية وعلى حجم أجورهم، ويمكن أن تأثر على أنواع الوظائف التي يشغلها العمال الوطنيين نتيجة زيادة المنافسة بينهم وبين العمالة المهاجرة، وتتوقع النظرية الاقتصادية الأساسية أن زيادة عدد العمال بسبب الهجرة سيؤدي لخفض مستوى الأجور، ويتوقف الأثر على سوق العمل والأرباح على كيفية استبدال المهاجرين الجدد بنسبة من العمالة القائمة بالدولة المستضيفة للهجرة فكلما زادت الاستبدال بينهم كلما زادت الآثار السلبية.²⁸ وعليه فإن الهجرة غير النظامية تؤدي إلى انخفاض الأجور وزيادة البطالة في المجتمع الأوروبي.

الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية الدافعة للأفراد للهجرة غير النظامية من بلدانهم إلى الدول الأوروبية رغبة في تحسين وضعهم المعيشي، وينجر عن تزايد انتشار هذه الظاهرة جملة من الآثار الاقتصادية، منها ما هو إيجابي على الاقتصاد الأوروبي ويساهم في النمو الاقتصادي والدفع بالفعل التنموي كتزويد السوق الأوروبية باليد العاملة في القطاعات التي يتجنبها المواطنون الأوروبيون وتعتبر ضرورية لتلبية حاجات المجتمع، وهجرة الأدمغة التي تساهم في تطوير الآلة الصناعية الأوروبية، غير أن هذه الإيجابيات لا يتكلم عنها الإعلام الأوروبي ومسكوت عنها، وفي شق آخر نجد أن للهجرة غير النظامية انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأوروبي كالتحويلات المالية وانتشار الجريمة والتهرب الضريبي وارهاق ميزانية الدولة بالمزيد من النفقات على المهاجرين، وهذا هو المعلن من قبل الدول الأوروبية وتوظفه كورقة سياسية، وعلى الرغم من الجهود الأوروبية المبذولة للحد من انتشارها إلا أنها في تزايد، ومرد ذلك عدم معالجة الأسباب الجذرية والمتمثلة في إقامة قاعدة صناعية حقيقية تلقي بضررها على كافة القطاعات وتساهم في تطور هذه البلدان المصدرة للهجرة، وهذا ما لا تريده هذه الدول وإنما تريد استمرار جعل هذه البلدان كسوق استهلاكية تابعة لها وأن تبقى هي المنتج المصدر للمنتجات ودول العالم الثالث هو المستورد المستهلك لمنتجاتها وهنا يكمن السبب الاقتصادي الرئيسي المؤدي للهجرة غير النظامية للدول الأوروبية.

النتائج المستخلصة:

1. الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية:

- تفاوت اقتصادي كبير بين دول العالم الثالث (فقر، بطالة، انهيار قدرة شرائية) والدول الأوروبية (فرص عمل، رفاهية).

- سياسات اقتصادية عالمية غير عادلة (عولمة، ديون، استنزاف موارد) تُقاوم تبعية الدول النامية.

2. الآثار الإيجابية على الاقتصاد الأوروبي:

- سد نقص العمالة في قطاعات مُهملة (زراعة، بناء، خدمات) بأجور منخفضة.

- مساهمة النخب المهاجرة في الابتكار الصناعي وزيادة الإنتاجية.

- تخفيف الاختلال الديمغرافي (شيخوخة السكان) عبر توظيف قوة عمل شابة.

3. الآثار السلبية على الاقتصاد الأوروبي:

- انخفاض الأجور وارتفاع البطالة بين العمالة المحلية بسبب المنافسة غير العادلة.

- أعباء مالية على الحكومات (استيعاب المهاجرين، فقدان إيرادات ضريبية).

- تعزيز الجريمة المنظمة (تهريب بشري، غسيل أموال).

4. التداعيات السياسية-الاقتصادية:

- استخدام الهجرة كورقة ضغط سياسي (مثال: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي).

- تناقض السياسات الأوروبية بين الاعتماد السري على المهاجرين وإعلان رفضهم علناً.

التوصيات:

1. معالجة الأسباب الجذرية:

- استثمارات تنموية في الدول الفقيرة ومراجعة شروط الديون الدولية.

2. إصلاح سياسات الهجرة:

- تأشيرات مرنة للعمالة + ضمان حقوق المهاجرين.

3. تعزيز العدالة العالمية:

- مراجعة الاتفاقيات التجارية الجائرة ومراقبة التحويلات المالية غير المشروعة.

4. مكافحة الجريمة:

- تعاون أمني دولي لتفكيك شبكات التهريب.

5. تعديل الخطاب السياسي:

- الاعتراف بمساهمة المهاجرين في الاقتصاد وتجنب التضليل الإعلامي.

الهوامش:

- ¹ فريزة عودية، (مكافحة الهجرة غير الشرعية: في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية)، أطروحة دكتوراه في علوم القانون العام، كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1، 2015، ص 37.
- ² حمد فتحي عيد، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 50.
- ³ بهية هواف، هجرة تومي، "الهجرة غير الشرعية أسبابها وآليات مكافحتها"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، ديسمبر 2019، ص 136.
- ⁴ رضوان بواب، فتحة حنك، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري: تشخيص للأسباب، الانعكاسات، الحلول"، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد 2، 2020، ص 393.
- ⁵ فاطمة دريدي، قدور براهيم، "الأثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية وآليات مكافحتها: رؤية تحليلية"، مجلة مجتمع وتربية وعمل، المجلد 5، العدد 1، جوان 2020، ص 11.
- ⁶ مصطفى عبد العزيز مرسى، قضايا المهاجرين العرب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص 15.
- ⁷ Eytan Meyer, *Theories of international immigration policy-A comparative Analysis*, international migration review, vol, 34, n° 4, winter 2000, p.p. 12-47.
- ⁸ محمد غزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2015، ص 26.
- ⁹ Eytan Meyer, op.cit. p. 12-67
- ¹⁰ Eytan Meyer, *Theories of international immigration policy-A comparative Analysis*, international migration review, vol 22, 2010, p. 36
- ¹¹ رضوان بواب، فتحة حنك، مرجع سابق الذكر، ص 395.
- ¹² فاطمة دريدي، قدور براهيم، مرجع سابق الذكر، ص 16.
- ¹³ علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، "الأثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 73، 2017، ص 620.
- ¹⁴ فريزة عودية، مرجع سابق الذكر، ص 43.
- ¹⁵ هبة بن عزوز، (الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعياتها على أوروبا 2011 - 2020)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، 2021، ص 27.
- ¹⁶ آية عوانسية، مرجع سابق الذكر، ص 21.
- ¹⁷ علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، مرجع سابق الذكر، ص 631، 632.
- ¹⁸ إبراهيم شادي، الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية، نقلا من الموقع الالكتروني: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732>، تم التصفح بتاريخ: 2024/10/27.
- ¹⁹ فريجة لدمية، (إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية أنموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، 2010، ص 77.
- ²⁰ علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، مرجع سابق الذكر، ص 629.
- ²¹ المرجع نفسه، ص 630.

- ²² أمبارك ادريس طاهر الدغاري، "مخاطر الهجرة غير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها"، *المجلة الليبية العالمية*، العدد 8، يوليو 2016، ص 11.
- ²³ إبراهيم شادي، مرجع سابق الذكر.
- ²⁴ هبة بن عزوز، مرجع سابق الذكر، ص 42.
- ²⁵ حنان أبو سكين، "آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية"، *المجلة الاجتماعية القومية*، المجلد 5، العدد 2، ماي 2018، ص 41.
- ²⁶ رضوان بواب، فتحة حنك، مرجع سابق الذكر، ص 402.
- ²⁷ سعيد اللاوندي، *الهجرة غير الشرعية*، مصر: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 10.
- ²⁸ علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، مرجع سابق الذكر، ص 631.